وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر _الوادي_

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية

تقرير تربص لنيل شهادة ليسانس

تخصص :العلوم التجارية

تحت عنوان :

ادارة الجمارك ودورها في التسهيلات للمصدرين
دراسة الحالة ادارة الجمارك بالوادي

من اعداد :

بن موسى محمد البشير

بن يامه عبد الفتاح

تحت اشراف :

د. خضير عقبة

الإهـــــداء

- إلى كل من علمني حرفاً في هذه الدنيا الفانية.

-إلى روح أبـــي الزكيـــة الطـــاهرة .

-إلى روح أمي العزيزة الغالية التي ترمّت من أجلي وإخوتي الأربعة،وهي لم تتجاوز عقدها الثالث.

- إلى زوجتـي وأبنائـــي الأعـــزاء.

- إلى جميع أفراد الأسرة التربوية في الجزائر الحرة الأبيـة.

-إلى كل هؤلاء وهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علـم.

آميـن يا ربّ العالميـن

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	3/2/1
الفصل الاول: الدراسة النظرية لمفاهيم الاساسية للإدارة الجمارك	
المبحث الاول: مفهوم ادارة الجمارك	4
المطلب الاول: مفهوم ودور ادارة الجمارك	4
المطلب الثاني: مهام ادارة الجمارك	5
المبحث الثاني: الانظمة الجمركية ودورها في عملية التصدير	9/8/7/6
المطلب الاول: مفهوم الانظمة الجمركية	6
المطلب الثاني :انواع الانظمة الجمركية	10/9
المطلب الثالث : دور ادارة الجمارك في عملية التصدير	12/11
الفصل الثاني: دراسة الميدانية ادارة للجمارك بالوادي	
المبحث الاول: تعريف ادارة الجمارك بالوادي	13
المطلب الاول: مفهوم ادارة الجمارك بالوادي	13
المطلب الثاني: كيفية عمل ادارة الجمارك بالوادي	14
المبحث الثاني: التسهيلات التي تقدمها ادارة الجمارك بالوادي	15
المطلب الاول: التسهيلات بالنسبة للمقيمين	15
المطلب الثاني: إجراءات عملية الجمركة للمصدريين	16
الخاتمة	

المقدمة

تطورت التجارة الخارجية عبر مرور الزمن واصبح من الصعب على الدول ان تطبق العزلة على اقتصادها عن العالم وخاصة وبالأخص دول العالم الثالث .فدول العالم الثالث تحتاج الى الاستثمار والبحث عن فرص لدخال العملة الصعبة لها

وعند الحديث عن الدول النامية نخصص الحديث عن دولة الجزائر وعلى الرغم من الاستثمار الداخلي الذي تحض به الجزائر على كل المجالات الا انها مزال تعاني من عراقيل وصعبات بين الدول الا ان الدول تحاول ان ترفع من تللك المشكال في ما بينها عبر الحدود الدولة وهذا عند الجمركة للبضائع وتعمل على تحسين العلاقات في ما بينها

تعمل إدارة الجمارك دوما على تسهيل الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير وذلك من خلال تبسيط في الوثائق وتشريع الإجراءات على مستوى الميناء وتقديم بعض الامتيازات كالإعفاء الجمركي وهذا من شأنه يعمل على الزيادة في حجم الصادرات.

غير أن تحقيق ما سبق وتجسيده في الواقع العلمي لا يكون الا باستخدام أدوات وأساليب تعتمد عليها الدولة

طرح الاشكالية

ما مدى مساهمة الجمارك في عملية الاستيراد والتصدير

2الاسئلة الفرعية

_في ما يكمن تعريف ادارة الجمارك

_ ماهي ابرز الاعمال ومهام ادارة الجمارك

3_الفرضيات

ادارة الجمارك:

"ادارة جبائيه والتي تتمحور اساس في تحصيل الحقوق والرسوم وكذا المراقبة"

من اعمالها:

_تطبيق التشريع والتنظيم لحركة السلع والبضائع عبر الحدود

_مرافقة ومساعدة وتقديم الاستشارة لفائدة المؤسسات

_مراقبة المنتوجات الداخلية عن انظمة البلد

4منهج الدراسة

اعتمدت في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي باستعراض التسهيلات والصلاحيات الجمركية التي تمنحها للمقيمين والاجانب

5 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في معرفة التسهيلات ودور الجمارك في ربط العلاقة بين حدود الدول

المبحث الاول: ماهية ادارة الجمارك

المطلب الاول: مفهوم ودور ادارة الجمارك

_ هناك العديد من التعاريف للإدارة الجمارك ولكن عموما اخترنا تعرفين وهما الانسب

- **تعريف ادراة الجمارك:**

التعريف الأول: إدارة الجمارك هي هيئة حكومية تابعة لوزارة المالية تستخدمها الدولة لحماية اقتصادها الوطني، فهي أداة لتسهيل تبادل، تشجيع وتحرير التجارة من القيود

التعريف الثاني: إدارة الجمارك تعتبر إدارة مسؤولة عن مراقبة السلع والخدمات ورؤوس الأموال المارة عبر الحدود وعن قبض الضرائب والرسوم المفروضة عليها حسب تعريفة معينة.

- **مجالات ادارة الجمارك**

_ تعتمد على حدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد منه 30 كلم.

_ كما تعتمد على حدود البرية من حد الاقليم الجمركي غلى خط مرسوم على بعد 30

_ تسهيلا لقمع الغش يمكن عند الضرورة تمديد عمق المنطقة البرية من 30 كلم 2الى غاية 60 كلم غير انه يمكن تمديد هذه المسافة الى غاية 400 كلم 2 (ولاية تندوف، أدرار، تمنراست).

_مادة 03 من قانون ج.ج8 1992 _جريدة الرسمية عدد مادة 29 من ق.ج 98

_ وأيضا تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والدفاع والسلطة عدة منها: الحراسة، المراقبة والتفتيش.

المطلب ثاني : مهام ادارة الجمارك

اولا: المهمة الاقتصادية

باعتبارها مؤسسة حمائية تعمل الجمارك على:

• حماية المنتجات الناشئة من المنافسة الأجنبية.

• جعل نظام الواردات ضروري وذلك بحديد الواردات ذات الفائض.

ثانيا: المهمة الجبائية

1 -تحصيل الإيرادات الجمركية: من بين الأسباب الأساسية لتواجد إدارة الجمارك هي فرض الحقوق الجمركية

وقروض ضريبية أخرى من نفس الصنف، هذا ما شكل ولمدة طويلة موردا هاما للمدخول الجبائي وتزويد الميزانية العمومية للدولة.

2 -تحصيل الايرادات غير الجمركية: بالإضافة الى تحصيل الإيرادات الجبائية في حد ذاتها، فإن إدارة الجمارك مكلفة بتغطية بعض الحقوق والرسوم التي تمس العديد من الميادين الجبائية أو الشبه جبائيه، والمقصود هنا فرض ضرائب التي من بينها تلك التي تقتطع للاختصاص التام للجمارك والبعض الاخر يرجع إلى إدارات أو هياكل عمومية أو خاصة.

3-الرقابة الجبائية: المهمة الجبائية للجمارك لا تتمثل فقط في التحصيلات المذكورة سابقا، بل يجب إضافة الرقبات الجبائية العديدة إذا تقدم هذه بطريقة غير مباشرة لحساب إيرادات أخرى، ولكن من الضروري التذكير بأهمية المهمة الجبائية للجمارك عند التصدير إذ تقوم بمراقبة البضائع

والوثائق المرفقة لها رغم تحصيل الحقوق والرسوم عند التصدير وتقدم وثائق مبررة عن الخروج من الحقل الجمركي

ثالثا: مهام اخرى للجمارك

مراقبة احترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج.

✓ مكافحة التهريب سواء الى داخل أو خارج البلاد عبر المنافذ الجمركية سواء البحرية أو الجوية أو البرية.

✓ توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية، كذا حماية صحة المواطن عن طريق مراقبة السلع وكذلك

محاربة المتاجرة في المخدرات.

✓ حماية إيرادات الدولة، وذلك عن طريق منع التهرب من الرسوم والتأكد كذلك من دفع الرسوم والضرائب

✓ منع ادخال كتب ومخطوطات تمس الاخلاق ومنع ادخال الأسلحة دون تصريح مسبق والتي تمثل خطر على الأمن الداخلي للبلاد.

▪Jean Claude Berr et Termeau. Op.cit. P31

المبحث الثاني : الانظمة الجمركية ودورها في عملية التصدير

المطلب الاول: مفهوم الانظمة الجمركية

يعرفها كلودبار "بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير)عن طريق استعمال (ميكانيز مات) تتغير حسب النشاط المعني الوقف أو الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجنائية والمالية المتعلقة بالتصدير... ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا البضاعة تتوافر على بعض الالتزامات وتتغير حسب الأنظمة كذلك"

المطلب الثاني: انواع الانظمة الجمركية

- **نظام العبور:** إن نظام العبور هو نظام تعفى فيه البضائع العابرة من الرسوم الجمركية، لأنها لا تدخل السوق المحلي وهو من جهة ثانية مشجع قوى لحركة النقل
- **نظام العرض للاستهلاك**: يعتبر نظام العرض للاستهلاك من الأنظمة الأساسية للتشريع الجمركي إذ تخضع البضائع المستوردة في إطار هذا النظام إلى كافة الحقوق والرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي الاستهلاك ومختلف الرسوم الأخرى شبه الجبائي كما تخضع لكل التدابير المحتمل تطبيقها عليها مقابل وضعها في السوق الوطنية بما فيها تدابير الحاضر ذات الاقتصادي
- **نظام المستودع الجمركي**: يقصد بعبارة "إجراء الإيداع في المستودعات الجمركية (customs warehousing procédure) " الإجراء الجمركي الذي يتم بموجبه تخزين البضائع المستوردة تحت رقابة جمركية في مكان محدد (مستودع جمركي)دون سداد رسوم وضرائب الاستيراد

المطلب الثالث: دور الجمارك في عملية التصدير نحو الخارج

تعمل معظم الدول على تعظيم التصدير وذلك من اجل تعزيز وتقوية اقتصادها على مستوى الدولي ومحلي ولهذا سنطرح كيفية تسهيل الجمارك لعملية التصدير

أولا- الوثائق اللازمة أثناء التصدير

للقيام بإجراءات الجمركة لابد من توافر مجموعة من الوثائق فعلى المصدر أن يحضر عند التصدير، مجموعة من الوثائق تتعلق بالبضاعة إما مباشرة أو عن طريق البنك من أجل جمركة البضاعة والملف يحتوي على هذه الوثائق:

1 -المستندات المبدئية: وتشمل:

- يستخرج المصدر شهادة الإجراءات الجمركية: وتعتبر المستند الجمركي الذي يتم على أساسه الشحن سواء بالباخرة أو الطائرة وأهم البيانات التي يحتوي عليها: اسم المصدر، جنسيته، رقم سجل المصدرين، نوع البضاعة وكميتها، الوزن، الجهة المصدر اليها، وسيلة الشحن.
- فاتورة مبدئية: وتتمثل في: اسم العميل، المرسل إليه، البضاعة، البلد المصدر إليها، السلع، القيمة الإجمالية
- استمارة ترخيص الصادرات: ويتم إعتمادها من أحد البنوك المعتمدة من الإدارة العامة للنقد وتعبر عن استيراد قيمة البضاعة المصدرة إلى الخارج

- ترخيص التصدير: يطلب هذا الترخيص في بعض الحالات وليس لجميع عمليات التصدير، حيت يحدد الكمية المصرح بتصديرها وقيمة البضائع المصدرة ونوع العملة والسعر وطريقة الدفع.
- مطابقة الدعم: وهذا المستند لا يقدم إلا بالنسبة لوسائل الغزل والمنتجات وتصدر هذه الشهادة من نسختين تحتفظ الجمارك بصورة وتصدر الصورة الثانية إلى المصدر بعد إتمام الشحن مؤشرا عليها بالكمية التي تم شحنها وتاريخ الشحن.
- **كشف المحتويات أو قائمة العبوة:** وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود وصفتها وكميات البضائع المعبئة في كل طرد من الطرود والأوزان القائمة والصافية .

شهادة صحية: وتصدرها هيئات تابعة للصحة بعد القيام بفحص الوسائل الغذائية كالمعلبات من طرف المندوبين والتحقق من أنها مطابقة لشروط التصدير.

سند الشحن: هو إيصال يحرره الناقل إلى الشاحن يفيد باستلام الناقل للبضاعة ملك الثاني، موضحا به
البضاعة وبياناتها وكذا ميناء الوصول المتفق عليه، ولهذا يعتبر سند الشحن المستند الأساسي في العمليات
التجارية .

2 -المستندات النهائية: هي تلك المستندات التي يبدأ إعدادها فور الانتهاء من إتمام عملية الشحن والتي يجب
تقديمها للبنك فاتح الاعتماد.

بوليصة الشحن: وتعتبر بمثابة إيصال من قبطان الباخرة أو من التوكيل الملاحي بصفته وكيلا من ملاك الباخرة يفيد استلامه للبضاعة وتعهده بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم استلامها بها ويجب أن تشمل البوليصة على البيانات التالية: عدد الطرود وأنواعها، نوع البضاعة، الوزن القائم والصافي، اسم الشاحن، البلد المصدر إليه البضائع، حجم الطرود، اسم المرسل إليه، اسم الجهة التي ستعلم بوصول البضاعة في ميناء التفريغ

- **الفاتورة التجارية**: هي وثيقة تجارية يصدرها البائع والتي تحول حقوق الملكية منه إلى المستورد
- **الكمبيالة المستندية:** الساحب هو المصدر والمسحوب عليه هو فاتح الاعتماد أو المشتري أو البنك المفتوح لديه الاعتماد ويكون السحب لأمر ويظهر لصالح البائع أو البنك وهو الذي سوف يحصل قيمتها
- **شهادة المنشأ:** هي وثيقة تتضمن تحديد أصل البضاعة التي تم إنتاجها وتكسب منشأ السلعة أهمية من ضرورة التعرف على مكان إنتاج السلعة وذلك للاعتبارات التالية: الحصول على معاملة خاصة في الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدولة المستوردة بالإضافة إلى استخدامها في خطر دخول بعض السلع
من إنتاج دول محددة لأسباب صحية أو سياسية
- **شهادة بيطرية:** تصدر عن إدارة المخابر البيطرية بالنسبة للحيوانات أو المواشي وأهم ما تحتوي عليه أن هذه البضاعة خالية من الأمراض.

- **شهادة المراجعة:** في بعض الأحيان ينص الاعتماد أو التعاقد على قيام إحدى شركات المراجعة بمعاينة البضاعة قبل وأثناء الشحن للتحقق من

استيفائها للمواصفات والشروط المتعاقد عليها وأن تصدر شهادة مراجعة الوزن والصنف.

- **التصريح بالتصدير:** هو وثيقة قانونية تسمح للمصدر أن يصدر بضاعة وذلك بعد الاطلاع على وثائق بالملف الخاص لعملية التصدير وقيام بالفحص الميداني للبضاعة وبعد التصريح بالتصدير بمثابة رخص التنقل

المبحث الاول : تعريف ادارة الجمارك بالوادي

المطلب الاول : مفهوم ادارة الجمارك بالوادي

تتصف ادارة الجمارك بانها ادارة مراقبة وتطبيق لنظام جمركي ومن خلالها تتحصلا لدولة على عوائد تتمثل في ضرائب لمنتوج خارجي وهذا من اجل حماية وتدعيم المنتوج المحلي وفي هذا المبحث سنحاول التحدث عن ادارة الجمارك وبضبط ادارة الجمارك بالوادي ومعرفة مدى مساهمتها في تسهيل التصدير

مفهوم ادارة الجمارك بالوادي

ادارة الجمارك بالوادي هي هيئة حكومية تابعة لوزارة المالية تستخدمها الدولة لحماية اقتصادها الوطني ،يقع مقرها في الحدود الجزائرية التونسية عبر المعبر بالطالب العربي

المطلب الثاني : بعض مهام ادارة الجمارك بالوادي

- مراقبة صحة مصدر البضائع
- تطبيق إجراءات حفظ وحماية المنتوج المحلي من السلع المنافسة
- حماية ادخال المنتوجات المحضورة
- من ادخال الاسلحة دون ترخيص والتي تمثل خطر على امن الداخلي للبلاد
- محاربة الغش والتهرب الضريبي وكذا محاربة المتاجرة بالمخدرات ومعاقبة مرتكبيها بالسجن
- المحافظة على عدم اخراج السلع والمنتجات المدعمة

المبحث الثاني :التسهيلات الي تقدمها ادارة الجمارك بالوادي وكيفية عملها في الواقع

المطلب الاول :التسهيلات التي تقدمها ادارة الجمارك:

1_ رسم منخفض للحق الجمركي بسنبة 5بمئة

2_ اعفاء من الرسم على القيمة المضافة

3_ الاستفادة من اعانات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب او حتى المؤسسات او الصندوق الوطني

_زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد

_ اصدار وصل العبور بالجمارك بالنسبة للمصدرين عبر الطرق البرية في وقت وجيز

_انشاء الرواق الاخضر الذي يسمح بالمصادقة على التصريح التصدير دون معاينة السلع

_ تزويد المصدر المقيم بدفترAtaلمدة صلاحية سنة

المطلب الثاني إجراءات عملية الجمركة للمصدريين

إن نقطة انطلاق الإجراءات الميدانية عند التصدير تبدأ بطلب المصدر من شركة النقل بفتح ملف التصدير بعد الاتفاق ودراسة الشروط والعرض الذي تقدمه وحدة العبور للشركة فيما يخص العمولات والتكاليف، تم تقديم الملف الذي يضم عدة وثائق لأجل استلام وصل يسمح وهي تأشيرة للجمارك إدخال البضاعة إلى " Mise à Quai " بوضع البضاعة على الرصيف الميناء، كما يتحصل الوكيل المعتمد لدى الجمارك على ملف التصدير الذي يضم بدوره على مجموعة من الوثائق، وبعد الحصول على الوثائق التي يقدمها الزبون لإدارة وحدة العبور يتم إعداد بيان مفصل يحمل كل المعلومات المتعلقة بالبضاعة والبائع. تم تقدم البيان لمصلحة النقل للقيام بعملية النقل، إلا أنه يتم مراقبة الوثائق عبر عدة مراحل منها مصلحة الصندوق، مصلحة الإشعار، مصلحة التظهير، ثم ينتقل التصريح إلى مصلحة التصدير في ميناء الجزائر حيث يقوم المفتش الرئيسي بتوزيع الملفات على عدد من المفتشين داخل المصلحة مفتشين مسؤولين على التصفية وهذا بمراقبة شكلية وأساسية للملف،

والفحص الأساسي يوجد في عملية التصدير ويتم هذا الفحص بأخذ عينات من البضاعة نفسها التي يقوم بها مصلحة الفحص المكلفة بالملاحظة الدقيقة للمعلومات المبنية في الوثائق مع تطابقها للبضاعة وذلك بفحصها ومعاينتها

كما تطلب عملية التصدير استحضار كل الوثائق اللازمة لإتمام العملية مثل :

- السجل التجاري
- بطاقة الضريبة
- الفاتورة التجارية

- شهادة الأصل
- رخصة التصدير
- شهادة التأمين
- الشهادة الصحية
- شهادة التوطين البنكي.

بعد المراقبة الوثائقية تأتي المعاينة الميدانية للبضائع حيث يتم التصديق على التصريح من، طرف المصرح والمفتش الجمركي والمراقب الجمركي وعلى إثره يتم الرسم الجمركي 0,4 2% وهذا مقابل السماح بالشحن بعد مرور الملف على إدارة الميناء في الرصيف، بالموازاة مع تلك الإجراءات تقوم وحدة العبور بالتحضير لشحن البضاعة مثل الاتصال بوكالة النقل لتحديد الرصيف الباخرة والموعد مع تحضير الوثائق اللازمة لذلك، تم شحن البضاعة وإرسال الوثائق مع ربان الباخرة.

الخاتمة

بعد انتهاج الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة اقتصاد السوق ختم عليها القيام بالجملة من الإجراءات التصحيحية على مستوى قطاع الجمارك باعتباره بوابة التجارة الخارجية, فوجب عليه أن يكون عنصر تسيير وتسهيل لها حتى تنسجم مع التوجهات العالمية حيث تمحورت جل هذه الإصلاحات حول الأدوات الضريبة والقيود التعريفية والتشريعات الجمركية وتعميم الشبكة الجمركية عن بعد خلال نظام التسيير الآلي للمخاطر و تحقيق المراقبة الجمركية والسرعة في إجراء المعاملات والتأكد علة أهمية استعمال الأنظمة الاقتصادية الجمركية واستحداث المتعامل الاقتصادي المعتمد في إطار عصرنه الإدارة الجمركية والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية في إطار اقتصاد قائم على المبادلات التجارية.